NEPAD Planning and Coordinating Agency
Agence de Planification et de Coordination du NEPAD

ورقة مفاهيمية حول يوم الأمن الغذائي والتغذية الأفريقي

"الاستثمار في التجارة البينية الأفريقية من أجل أمن الغذاء والتغذية"

30 أكتوبر 2011

Trade 4 Nutrition

NEPAD Planning and Coordinating Agency
Agence de Planification et de Coordination du NEPAD

الديباجة/ موجز تنفيــذي

إن الغرض الرئيسي من هذه الوثيقة هو لدعوة وتوعية القادة الأفارقة حول الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه التجارة البينية الأفريقية في تيسير ودعم الأمن الغذائي والتغذية، وبالتالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة، في ضوء يوم الأمن الغذائي والتغذية الأفريقي (AFNSD) المقبل. فهي تؤكد على أهمية السياسات والخطط والبرامج الغذائية والتغذية، فضلا عن العلاقات المتبادلة بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية. توضّح المذكرة المفاهيمية خطط الإحتفال القاري بيوم الأمن الغذائي والتغذية الأفريقي (AFNSD)، مع موضوع هذا العام الذي يدور حول "الاستثمار في التجارة البينية الأفريقية من أجل الأمن الغذائي والتغذية". وسوف تكون أيضا بمثابة مصدر للمعلومات ووثيقة عمل لمديري ومنفذي البرامج واللجان المحلية المُنظِّمة في وزارات الزراعة والتجارة والصحة والصناعة والتعليم والمساواة بين الجنسين والرعاية الاجتماعية والعلوم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية والمالية، فضلاً عن مكاتب الحكومات المحلية، وجميع الجهات الحكومية الأخرى، ومنظمات القطاع الخاص وشركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في تنفيذ برنامج يوم الأمن الغذائي والتغذية الأفريقي (AFNSD). وهي تقدم الأفكار المحدّدة والإجراءات الاستراتيجية لتنوير الدول الأعضاء حول الاحتفال بيوم AFNSD.

تؤكد المذكرة المفاهيمية على أهمية الحلول الأفريقية الخالصة المتعلقة بمسألة الأمن الغذائي والتغذية. وعلاوة على ذلك فهي تسلّط الضوء على الدور الحاسم للمرأة في الزراعة والأمن والغذاء والتغذية في القارة.

معلومات أساسية

ينتشر الجوع وسوء التغذية المزمن على نطاق واسع، وفي الوقت الحالي، فإن افريقيا هي موطن لحوالي 240 مليون شخص يعانون من سوء التغذية (أي يستهلك الفرد أقل من 2100 سعرة حرارية يوميا). وسوء التغذية هو السبب الرئيسي للوفاة والعجز. ففي كل ست ثوانٍ، يموت طفل من الجوع والأسباب المتصلة به. ويعاني أكثر من 50 مليون طفل أفريقي من سوء التغذية المزمن، وتعاني 40 في المئة من النساء من سوء التغذية. وتحدث 60% من وفيّات الأطفال دون سن الخامسة من العمر و 50% من وفيات الأمهات بسبب سوء التغذية. وعلاوة على ذلك، تفتقر نسبة كبيرة من السكان في أفريقيا إلى الوسائل المتاحة للحصول على كمية كافية من الغذاء الذي يحتوي على الفيتامينات والمعادن اللازمة للصحة المثلى والإنتاجية.

يشكّل الجوع وسوء التغذية سبباً وأثراً للفقر على حدٍ سواء. ليس في إمكان الأطفال الجياع النمو والتعلّم، ولا للكبار الجياع أن يكونوا منتجين، الأمر الذي يعوق بالتالي عملية النمو الاقتصادي. ويقدّر أن الجوع يؤدي إلى ما بين 6–10 في المائة من الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي بسبب العمالة منخفضة الإنتاجية. أسباب الجوع وسوء التغذية متعددة ومعقدة ومترابطة، ولذلك فهي تتطلب نهجاً متعدد الأبعاد ومتعدد القطاعات للتصدي لها.

ويقدّر البنك الدولي أن الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية معرضون لخطر خسارة أكثر من 10% من إمكانات الكسب في حياتهم، في حين يكلِّف ذلك البلدان الفقيرة ما يصل الى 3% من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً.

على هذا النحو، يؤدي سوء التغذية إلى خسائر كبيرة في الإمكانات البشرية والإقتصادية. لذا، فإن تحسين الوضع الغذائي هو أحد المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى اهتمام عاجل في مجال السياسات لتسريع التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

تأتي المعاناة من الجوع في أشكال مختلفة، فقد تكون مزمنة، حادة أو خفية. الجوع المزمن هو الحرمان على المدى الطويل، ويشمل استهلاك ما دون الحد الأدنى من المتطلبات، لا سيّما خلال الفترة الحيوية المبكرة من الحياة – منذ بدء التكوين وحتى الوصول إلى سنتين من من العمر (الألف يوم الأولى من الحياة). ويحدث المعاناة من الجوع الحاد عندما تؤثر الصدمات على الامدادات الغذائية. بينما يشير الجوع الخفي إلى الحالات يستهلك فيها الناس الوجبات الغذائية ذات النوعية الرديئة، مما يؤدي إلى نقص في المغذيات الدقيقة.

يشكّل نقص الفيتامينات والمعادن (VMDs) مشكلة غذائية كبيرة في أفريقيا. ويعتبر نقص اليود وفيتامين أ والحديد والزنك وحامض الفوليك خمسة من أنواع نقص الفيتامينات والمعادن الرئيسية المثيرة للقلق على الصحة العامة في أفريقيا. يسبب نقص الفيتامينات والمعادن تشوهات المواليد والوفيات النفاسية ووفيات الأطفال والعمى وفقر الدم وزيادة التعرض للعدوى. كما يسهم نقص الفيتامينات والمعادن أيضاً في انخفاض معدل الذكاء، مما يتسبب في ضعف الأداء الأكاديمي وانخفاض الإنتاجية في العمل.

وفي نهاية المطاف، فإن الأضرار الناجمة عن سوء التغذية كبيرة إذ تهدد تقدّم المجتمعات والأمم الأفريقية، وتتسبب في تقليل الإنتاجية والنمو الاقتصادي. يمكن أن تكون تكلفة عدم التصدي للجوع وسوء التغذية كبيرة. على سبيل المثال، هناك أدلة في المنطقة والتي قدرت الخسائر في الإنتاجية نتيجة لارتفاع مستوى فقر الدم الناجم عن عوز الحديد لمدة سنة واحدة بنسبة ما بين 2.7% و 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

هناك أدلة قوية وساحقة على العواقب الوخيمة والتكاليف العالية جرّاء نقص التغذية على المدى القصير على النمو والبقاء والتنمية، وعلى المدى الطويل على التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، إن الغذاء ليس لديه نفوذ. وعلى الرغم من الخطب الرنانة حول الغذاء والتغذية الأمن كان هناك التزام وعمل محدودين. نتيجة لذلك، فهو لا يزال يمثل أولوية متدنية في خطط التنمية الوطنية لبلدان عدّة، إضافة إلى ضعف التمويل. وينعكس هذا في التقدم المحدود جداً الذي تمّ إحرازه صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ومع ذلك، فمن المعروف جيداً أن فوائد الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذية تكون كبيرة للغاية.

الأمن الغذائي والتغذية هما أساس البقاء على قيد الحياة والصحة، إضافة إلى النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية، ويتطلب تحقيقهما نهجاً متعدد القطاعات. إن تحقيق الأمن الغذائي والتغذية هو شرط أساسي لتحقيق كافة الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي يحمل الاستثمار في الغذاء والتغذية مغزى سياسي واقتصادي واجتماعي. تنفق أفريقيا نحو 30 مليار دولار امريكى سنوياً على الواردات من المنتجات الزراعية، يشكّل الطعام الجزء الأكبر منها. هذه النفقات هي مجموع فرعي من إجمالي تجارة الأغذية الأساسية الأفريقية والتي تشير التقديرات الحالية إلى أن قيمتها تبلغ حوالي 50 مليار دولار سنويا، وهو مستوى يتوقع أن يتجاوز 100 مليار دولار بحلول عام 2020. حتى لو كان جزء من نفقات الواردات والمعونات الغذائية والخدمات اللوجستية تستثمر في الانتاج الخاص بأفريقيا، يمكن للتجارة الداخلية الناشئة دعم الاقتصاد الريفيا الدينامي الذي قد يرتقي بالملايين من براثن الفقر. وبالتالي، يمكن أن تكون التجارة فيما بين البلدان الأفريقية المحرك الحقيقي للافراج عن الطاقة التنموية للزراعة ولتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.

يتطلب تحسين التغذية قنوات متعددة، ودمج لمساهمات القطاعين العام والخاص، من أجل تقديم استراتيجية مزيج من الغذاء والرعاية الصحية والمياه النقية والصرف الصحي والتعليم وغيرها من "مقوّمات" التغذية الجيدة.

استجابة أفريقيا

ردّاً على الوضع غير المقبول للجوع وسوء التغذية، إعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية إعلان مابوتو في عام 2003 بهدف الحد من الجوع والفقر وسوء التغذية في القارة، من خلال برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (CAADP). وفي أبريل 2004، عُقِد مؤتمر أفريقي جامع في كمبالا تحت شعار "ضمان الأمن الغذائي والتغذية في افريقيا بحلول عام 2020: تحديد أولويات الإجراءات، وتعزيز وتسهيل الشراكات بين الأطراف الفاعلة"، والذي اقترح، ضمن أمور أخرى، تحديد يوم سنوي للإحتفال بالأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا. وكان هذا بناً على العمل الذي تمّ القيام به سابقاً من قبل فريق العمل الأفريقي المعني بتطوير الأغذية والتغذية.

وفي ديسمبر 2006، جاءت قرارات وإعلانات قمّة أبوجا للأمن الغذائي القمة ملزمة لأصحاب المصلحة بغرض وضع نهاية للجوع وسوء التغذية. وعلاوة على ذلك، وعلى مدى مؤتمر القمّة الخامس عشر للاتحاد الافريقي الذي عُقِد في كمبالا، تمّ تنظيم حدث جانبي تحت شعار " يجب على افريقيا إطعام نفسها. ولا ينبغي أن أي يذهب طفل إلى الفراش جائعاً. وتخفيض توقف نمو الأطفال بنسبة 50% في السنوات الخمس المقبلة وما بعدها"، حيث تمّ خلال المناسبة إعتماد يوم الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا (Assembly/AU/Dec.327 (XV) من قبل رؤساء الدول والحكومات. وفي أكتوبر 2010، بدأ إطلاق يوم الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا في ملاوي خلال مؤتمر وزراء الزراعة الأفارقة ليتم الإحتفال به سنوياً في يوم 30 أكتوبر. كما التزم وزراء الصحة الأفارقة كذلك بالاحتفال خلال المؤتمر الخامس لوزراء الصحة الأفارقة الذي عقد في ويندهوك، ناميبيا.

عقب الإطلاق، أنشأ الاتحاد الأفريقي والنيباد لجنة تسييرية برئاسة الاتحاد الافريقي وبدعم من فريق العمل ولجنة فنية مكوّنة من الخبراء من مختلف أنحاء القارة، لتقديم التوجيه العام لعملية إحياء اليوم، ولضمان الاتفاق على أنشطة تتماشى مع أهداف اليوم الأفريقي للأمن الغذائي والتغذية، بالإضافة إلى استعراض التقدم المحرز في التنفيذ.

وبالنسبة لهذا العام، تقترح مفوضية الاتحاد الأفريقي الإحتفال باليوم الأفريقي للأمن الغذائي والتغذية تحت شعار "الاستثمار في التجارة البينية الأفريقية من أجل الأمن الغذائي والتغذية" وذلك يوم 30 أكتوبر 2011. تمّ اختيار الموضوع بالتركيز على مؤتمر القمة الثامن عشر للاتحاد الافريقي (يناير أو فبراير 2012) : "تنشيط التعاون في التجارة البينية الأفريقية" وسوف تستضيف دولة أفريقية واحدة من الدول الأعضاء الاحتفال هذا العام على المستوى القاري، في حين ستقوم جميع الدول الأعضاء الأخرى بأنشطة على المستوى الوطني.

لماذا الحاجة الى تنشيط التجارة بين الدول الافريقية

إن للاستثمار في التجارة البينية الأفريقية، ضمن إطار البرنامج الزراعي الشامل، تأثير كبير وضروري من أجل تعزيز التحول الزراعي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في الحد من الجوع والفقر في أفريقيا بحلول عام 2015. إن التجارة الزراعية هي العمود الفقري للنمو الاقتصادي والتنمية التي تساهم في نمو الدخل أكثر من أي قطاع آخر، وخصوصاً لغالبية الفقراء والضعفاء الذين يعيشون في المجتمعات الريفية. في هذا السياق، تقلل التجارة الزراعية من الفقر والجوع وسوء التغذية عموماً، عن طريق زيادة الإمدادات الغذائية وسبل الوصول إليها من خلال زيادة الدخل. وتبيّن نتائج البحوث من عينة كبيرة من البلدان على مدى عدة عقود، زيادة بنسبة 1% في معدل نمو الصادرات الزراعية مما يزيد من المعدل العام للنمو الاقتصادي من 40,0% إلى 83,1%.

وتُظهر نتائج دراسة أجرتها النيباد في عام 2000 أنه من المتوقع أن يزداد على الطلب الأجنبي على السلع الافريقية والصادرات ذات القيمة العالية بشكل كبير خلال السنوات العشر المقبلة. ومن المتوقع أن يقفز الطلب على الغذاء في أسواق المناطق الحضرية المحلية والإقليمية في جميع أنحاء أفريقيا من 50 مليار دولار إلى 150 مليار دولار خلال نفس الفترة. وبحلول عام 2030، يمكن للمزارعين الحصول على دخل متوقّع من أسواق الصادرات المختلفة بما قيمته 4.5 مليار دولار، وبما يصل إلى 30 مليار دولار من الاسواق المحلية وعبر الحدود. وتصاعد التعريفة الجمركية للبُن هي مثال على ذلك. تلقى مزارعي البن في عام 2004 16 مليار دولار اميريكي في حين أن السعر الاجمالي الذي دفعه المستهلكون هو 80 مليار دولار.

إن تأثير التجارة الزراعية على النمو الاقتصادي المحتمل لم يترجم إلى تأثير مماثل في تحسين وضع التغذية. ولا تزال معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مستمرّة في الزيادة بين الفئات الضعيفة.

إن فقدان حصة من السوق في الأسواق الإقليمية والدولية يفرض تكاليف باهظة على الاقتصادات الأفريقية من حيث فقدان فرص النمو. ولن تتمكّن البلدان الأفريقية من تلبية أهداف النمو والحد من الفقر في إطار برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، ما لم يتم العمل على تحسين أدائها التجاري وعكس التراجع في سوق الأسهم.

التحديـــات

لقد فشلت البلدان الأفريقية في المنافسة بنجاح في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية بسبب وجود عدد من التحديات، يتمثّل بعضها فيما يلي:

- النقص في البنية التحتية ودعم العمليات التي تؤدي الى ارتفاع تكلفة الوحدة للتوريد إلى الأسواق الإقليمية والخارجية؛
- في العديد من البلدان الأفريقية يظل من الصعب تأسيس الشركات ويستغرق ذلك وقتاً طويلاً؛
- مساهمة المرأة غير معترف بها على نحو كاف في الاقتصاد. فعندما تقوم المرأة بزراعة الفاكهة والخضروات يسمى ذلك حدائق المطبخ، ولكن عندما يقوم الرجل بزراعة نفس المنتجات يتم تقييمها لأغراض التجارة؛
- الحواجز التجارية؛
- الإفتقار إلى القدرات الزراعية والصناعية لضبط العرض من السلع الزراعية بحسب أذواق وأفضليات المستهلكين المتغيرة؛
- نقص فرص الحصول على التمويل للأعمال التجارية الزراعية والمشروعات الصغيرة للمزارعين؛

- إنعدام مرافق المختبرات (المعدات والمواد الاستهلاكية) والمهارات التحليلية؛
- عدم كفاية معايير جودة المنتجات التي لا يتم مواءمتها، ومراقبة الجودة، ووضع البطاقات التعريفية عليها؛
- الإفتقار إلى نظم معلومات السوق؛
- السياسات والحواجز الإدارية، فضلاً عن الرسوم الجمركية المفروضة على المصدّرين الأفارقة والصادرات المدعومة.

لم تنجح أفريقيا في الماضي في مجال تيسير التجارة فيما بين الدول الافريقية بسبب عدم وجود الإطار التوجيهي الأفريقي الملكية للأنشطة، مما أسفر عن أنشطة تجارية مؤقتة.

يوفّر البرنامج الزراعي الشامل إطاراً أفريقي الملكية يسعى إلى تعزيز التزام البلدان الأفريقية والعمل على التالي:

أ. رفع القدرة التنافسية واغتنام الفرص في السوق المحلية والإقليمية والدولية؛
ب. الاستثمار في البنية التحتية التجارية والتجارة لخفض تكلفة تزويد السوق الوطنية والإقليمية والدولية؛
ج. تعزيز القدرات التقنية والتجارية لصغار المصنّعين والتجار ومنظمات المزارعين والجمعيات التجارية؛
د. دعم المرأة الريفية في تقديم زراعة أكثر إنتاجية لتحسين تغذية الأسرة، بينما تعمل في الوقت نفسه على المساهمة في التجارة؛
ه. تشجيع إقامة شراكات استراتيجية تتجاوز الحدود الوطنية حيث تتصل الشراكات والروابط بين القطاعين العام والخاص وبين مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة من أجل تحقيق إقتصادات ذات قيمة وتكامل بين الثروات من الموارد المتنوعة.

من خلال استكشاف المزايا النسبية والتنافسية لسلعها الاستراتيجية من خلال شراكات استراتيجية من هذا القبيل، يصبح بمستطاع الدول اكتساب والحفاظ على حدود تنافسية لضمان الحصول على والأسواق الوطنية والإقليمية والدولية، وتلبية الطلب المتزايد على السلع الغذائية ذات القيمة العالية.

وكما ورد في تقرير اقتصادي عن أفريقيا أصدرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا عام 2009، فإنه يجب تطوير الزراعة في أفريقيا من خلال التجارة البينية الافريقية نظراً للإمكانات التي تتيح نهجاً من أجل:

- الحد من الفقر وتوليد الدخل في المناطق الريفية من خلال انتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية والسمكية، وزيادة الإنتاج، وتحسين توافر الأغذية، وإمكانية الحصول عليها واستخدامها والاستقرار؛
- الإمدادات المستدامة من الأغذية المتنوعة بأسعار تنافسية في متناول المستهلكين الأفارقة؛
- تعظيم العائد على استثمارات رأس المال؛
- تعزيز القطاع الخاص والتكامل الإقليمي؛ و

- سرعة تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية للفئات الضعيفة من السكان في أوقات الصدمات الاقتصادية من خلال الاحتياطيات الغذائية الإقليمية، وتعزيز القدرات لإدارة المخاطر الأفريقية وفعالية حركة المواد الغذائية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز.

أهداف الاحتفال باليوم القارّي للأمن للغذائي والتغذية في افريقيا

إن الموضوع العام لليوم الأفريقي للأمن الغذائي والتغذية هو "الاستثمار في التجارة البينية الأفريقية من أجل تحقيق أمن الغذاء والتغذية". ويرتبط هذا الموضوع بالمواضيع الخمسة الفرعية الرئيسية التي تتصل بالبرامج الرئيسية الرائدة للإتحاد الافريقي والنيباد، ووالمتعلقة بالغذاء والتغذية، وهي شبكات السلامة الغذائية مثل الوجبات المدرسية/التغذية المدرسية، والمقويات الغذائية وبرامج أخرى للحد من نقص الفيتامينات والمعادن، والتنوع الغذائي، والبرامج التي تستهدف صحة وتغذية النساء والأطفال، والعلاقة بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية. إن الهدف الأساسي من الإحتفال بيوم أمن الغذاء والتغذية الأفريقي (AFNSD)، 2011، هو توفير منصة لأصحاب المصلحة والقيادات على جميع المستويات، لتيسير إجراء مناقشات بين الحكومات والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمع العلمي، والمزارعين والشركاء في التنمية حول أهمية التجارة البينية في أفريقيا في تيسير أمن الغذاء والتغذية.

وتتضمن الأهداف المحددة:

- خلق الوعي على نطاق واسع حول أهمية الاستثمار في التجارة البينية الأفريقية من المواد الغذائية والسلع الزراعية الاستراتيجية، من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية في القارة، فضلاً عن التأثير الناجم عن النمو الاجتماعي والاقتصادي؛
- التأكيد على السياسات والمتطلبات التنظيمية والاستثمارية، لتعزيز وتطوير التجارة البينية الأفريقية في المواد الغذائية والسلع الزراعية الاستراتيجية، مع التركيز على الإسراع في تنفيذ الخطط الزراعية والاستثمار والتجارة للبلدان، والتي تشمل تطوير البنية التحتية والمؤسسية والأطُر القانونية، ومواءمة معايير الإنتاج والجودة الخاصة بحرية حركة الأشخاص والبضائع.
- تيسير حوار مبدئي بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الوطنيين على مستوىً عالٍ، وغيرهم من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية (بما في ذلك منظمات المزارعين والهيئات التجارية الخاصة والمؤسسات الأكاديمية والبحثية الأفريقية) من أجل التداول بشأن وضع خطة عمل لتطوير التجارة في السلع الاستراتيجية فيما بين البلدان الأفريقية/الأسواق المشتركة، في سياق "النهج الإقليمي لسلسلة القيمة"؛

- تبادل أفضل الممارسات والابتكارات والتحديات والمعوقات، بالتنسيق بين مختلف الجهات والقطاعات (إنشاء الروابط العمودية والأفقية)؛
- خلق الوعي بشأن الفرص التجارية للأغذية المحلية والأفريقية التقليدية وأهميتها في تيسير الأمن الغذائي والتغذية من خلال زيادة التنويع الغذائي؛
- تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق والفرص التجارية من خلال تعزيز الإنتاج والاستهلاك من المواد الغذائية ذات الجودة العالية مثل الأغذية المقواة بالمغذيات الدقيقة، والخضروات والفاكهة المتنوعة كثيفة المغذيات، والأغذية الحيوانية المصدر؛
- نشر الأدلة على التقدم وتيسير توسيع نطاق التغذية المدرسية من المنتجات المزروعة منزلياً، ودورها في تعزيز الإنتاج والأسواق المحلية؛
- تعزيز أولويات الوصول المستدام إلى الأدلة القائمة على التدخلات المتكاملة الضرورية للأم والطفل والتغذية من خلال نهج متعدد القطاعات.

الإجراءات

الغرض الرئيسي من يوم أمن الغذاء والتغذية الأفريقي AFNSD، هو أن يعمل بمثابة نقطة إلتقاء لتكثيف الالتزامات على جميع المستويات وجميع الأوقات من أجل مواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية وسوء التغذية.

يوفر يوم أمن الغذاء والتغذية الأفريقي منصة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لتبادل الخبرات والمعرفة والتعلّم المتبادل، فضلاً عن قياس التقدم المحرز في تأمين الغذاء والأمن الغذائي للجميع من قبل الحكومات والشركاء أصحاب المصلحة المتعددين. وفي أعقاب التصديق على الإحتفال باليوم، فقد حان الوقت للانتقال من العمل على النحو المعتاد صوب اتخاذ إجراءات مستدامة وفعّالة لوضع نهاية للجوع وسوء التغذية في القارة. نحن بحاجة إلى بناء الإرادة السياسية للدفاع عن وتحفيز التخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات المحسّنة والمتماسكة التي أثبتت جدواها والتدخلات في مجال الأمن الغذائي والتغذية في جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي.

فيما يلي، الإجراءات المشار إليها، والتي هي موضع التنفيذ فيما يخص موضوع يوم أمن الغذاء والتغذية الأفريقي. وفي ضوء المجالات المواضيعية الأربعة، فهذه دعوة للدول الأعضاء والأقاليم إلى اتخاذ إجراءات محددّة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في سياق التجارة بين البلدان الأفريقية.

1. زيادة حجم الإنتاج المحلي من الأطعمة المغذية عالية القيمة من خلال:

- تحسين فرص الحصول على التمويل ولتكنولوجيات الفعّالة من حيث التكلفة؛
- زيادة الارتقاء بمستوى إنتاج المياه (الري والثروة الحيوانية وتربية الأسماك) لزيادة الإنتاج خارج الموسم، والإنتاجية، وتخفيض التقلّب في الإنتاج؛
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتحالفات التجارية للأعمال من أجل تحسين سلسلة القيمة؛
- صياغة سياسات مدروسة من شأنها تعزيز شراء الأغذية المحلية (إشتري، أفريقيا)؛
- بناء القدرات التقنية والتكنولوجية لصغار التجار والمنتجين والمصنّعين وربطها بالأسواق، على سبيل المثال، الشراء من أجل التطوّر، التغذية المدرسية من المنتجات المزروعة منزلياً، الخ (مدخلات أكثر)؛
- إنشاء البرامج برامج الإرشاد متعددة التخصصات للعاملين من أجل فعالية ترجمة الروابط بين القطاعات والتركيز على التجارة بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية؛ و
- إنشاء نظام للتأمين وشبكات الأمان، أو لدعم صغار المزارعين في أوقات الطوارئ من أجل ضمان الاستدامة.

2. تعزيز الأسواق الوطنية والإقليمية والتجارة البينية من خلال:

- تحديث ومواءمة القواعد والمعايير والدرجات في الأسواق الوطنية والإقليمية؛
- تعزيز أنظمة التداول الحديثة بما في ذلك تطوير بورصات السلع الأساسية الإقليمية والوطنية؛
- إزالة السياسات والحواجز الإدارية على التجارة مثل الإعفاء الضريبي للأغذية ذات القيمة الغذائية العالية؛
- إنشاء الإطار التنظيمي والسياسات المؤسسية التي سوف تسهل مراقبة السياسات التجارية وتعزيز حركة السلع عبر الحدود؛
- توفير خدمات إدارة الجودة وإصدار الاعتمادات من خلال وضع نظم لإدارة الجودة ومنح الإعتمادات للمنتجات لتيسير الامتثال للإتفاقيات التجارية الوطنية والإقليمية والدولية، والتغلب على أي عقبات فنية قد تؤثر على التجارة البينية في أفريقيا وخاصة بالنسبة للأغذية عالية القيمة الغذائية.
- تعزيز وبناء القدرات في مجال مهارات الدعوة والتفاوض من أجل التعبير عن المصالح الأفريقية بشكل أفضل في المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، لإزالة التشوهات على صعيد السياسات الخارجية التي تحد من وصول الأسواق إلى الأطعمة المغذية ذات القيمة العالية باعتبارها فرص عمل تجارية؛
- تحديد أولويات لإنتاج وتسويق المنتجات البستانية.

3. تعزيز الاستجابة في حالات الطوارئ المحلية والإقليمية والقدرة على تجنب تدمير النظم والمكاسب التي حققتها في المجتمعات والبلدان والمناطق عن طريق:

- وضع استراتيجيات لإحتياطي السلع الغذائية الإقليمية التي يتم إنتاجها وشراؤها إقليمياً.

- إنشاء صندوق طوارئ لشراء أطعمة مغذية عالية القيمة لمواجهة الطوارئ.

الخلاصـــة

يهدف الاحتفال بيوم أمن الغذاء والتغذية الأفريقي في جلب الإهتمام والإلتزام فيما يتعلق بالغذاء والتغذية، على أعلى مستوى. كما سيوفّر منبراً و قيادة لتبادل نتائج البحوث والتجارب وأفضل الممارسات والدروس المستفادة والمعرفة الناجمة عن الإجراءات المتخذة لتجسيد التوصيات الواردة أعلاه. وعلى نحو مماثل، سيتم تبادل الدروس المستفادة من تعزيز إنتاج الغذاء والقيمة المضافة في قارة أفريقيا بين الجهات المعنية خلال هذا اليوم. ومن المتوقع أن تُنظّم البلدان فعاليات تدور حول الموضوع والمواضيع الفرعية لهذا العام. وقد تمّ تقديم ورقة توجيهية بالأنشطة، غير أن البلدان ينبغي أن لا تتردد في الشروع في الأنشطة الخاصة بها طالما أنها تتفق مع هذا الموضوع.